

## السياسات والآليات الأوروبية لتوسيط بناء الإقليم المتوسطي



الأستاذ / إبراهيم قلاواز

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر

الأستاذ / محمد غربي

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي

تيسمسيلت، الجزائر



### ملخص:

يتناول هذا المقال الجهود الإقليمية والدولية الساعية الى تطوير المنظومات المؤسسية المختلفة للإقليم المتوسطي، انطلاقا من تتبع الجذور التاريخية والمحاولات الرئيسية لبناء نماذج مؤسسية لهذا الإقليم، وسيتم التركيز بشكل أساسي على مختلف السياسات والاستراتيجيات التي وضعتها القوى الأوروبية، سواء المبادرات الأحادية أم التجارب المؤسسية الجهوية، أم الآليات والأدوات التي طرحها الاتحاد الأوروبي في سياق البناء المؤسسي المتعددة الأطراف ضمن مسارات أمنية، وسياسية، واقتصادية، واجتماعية، متعددة خاضعة للمشروطية الأوروبية، متمثلة في أسس ومرتكزات النموذج القيمي المعياري للبناء الإقليمي الأوروبي، ومحاولة نقل تلك التشريعات والقيم والمعايير الى الفضاء المتوسطي، بقصد بناء إقليم آمن، متساند اقتصاديا، ومتعايش اجتماعيا وحضاريا.

الكلمات المفتاحية: السياسات الأوروبية، بناء الإقليم المتوسطي، الآليات الأوروبية لتوسيطية.

### **Abstract:**

*This article examines regional and international efforts to develop the different region of the Mediterranean and institutional systems, from tracing the historical roots and main attempts building institutional models for this region, and the focus will be mainly developed by the European powers, whether unilateral initiatives or institutional regional experiences, or the mechanisms and tools that put the European union in the context of multilateral institution-building within the multiple security social, political and economic paths are subject to European conditionality, represented in the foundations and pillars of value system standard European model of regional building, and try to move such legislation, values and standards to the Mediterranean space, with a view to building a secure region, interdependent economically and socially and culturally coexisted.*

**Key words:** *the European policies, Regional construction of the Mediterranean, the Euro-Mediterranean mechanisms.*

## مقدمة:

سعت الدول الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إعادة تفعيل علاقاتها التاريخية مع دول الجوار في الفضاء المتوسطي، ومستعمراتها السابقة، للحفاظ على نفوذها ومصالحها، وبالنظر إلى أهمية الإقليم المتوسطي في استراتيجيات القوى الكبرى والقوى الإقليمية، واستراتيجية الدول المتوسطية للاندماج في الاقتصاد العالمي والمشاركة في صنع القرار الدولي، تأثرت المصالح الأوروبية ونفوذها التاريخي بعدة متغيرات؛ هددت بفقدانها السيطرة على المتوسط وتهديد البناء الإقليمي الأوروبي، في إطار سباق النفوذ والتنافس الدولي والإقليمي في المتوسط ما بعد الحرب الباردة، وفي إطار التحولات الأمنية والسياسية والاقتصادية في الضفة الجنوبية، وما أفرزته أيضا من متغيرات وفواعل جديدة صعبت من مأمورية الأوروبيين في الإبقاء على أنماط العلاقات التاريخية بين المركز الأوروبي وحلقات الجوار الهامشية، هذا ما دفع بالأوروبيين إلى اعتماد سياسات جديدة تستثمر في نظم ونماذج التنظيم المتوسطية ومناهج البناء الإقليمية الأوروبية، لاعتمادها كمسار للبناء المؤسسي للإقليم المتوسطي، لحماية البناء الإقليمي الأوروبي، ولتوجيه التحولات المؤسسية في الجوار وفق قيم ومعايير التوجهات الأوروبية.

والسؤال الذي يطرح في هذا السياق هو: هل تؤدي السياسات والآليات التي اعتمدها الدول الأوروبية إلى بناء إقليم متوسطي مستقر وآمن؟.

## أولا

## مقاربات تاريخية ونظرية لمأسسة الإقليم المتوسطي

إن الحديث عن مأسسة وبناء فضاء إقليمي متوسطي ليست فكرة متخيلة يراد تجسيدها واقعا ضمن رؤى ومشاريع استراتيجية للقوى الكبرى، إذ يعتبر المتوسط عالما حقيقيا له تاريخه، وإقليما منظما له مؤسساته وتنظيماته بالرغم من اندثار وتفكك الكثير من نماذجه التنظيمية مع القوى التي قادته، وبالرغم من التعددية التي يعرفها حاليا جغرافيا، سياسيا، وحضاريا، لكن المحاولات العصرية لإعادة بناء هذا الإقليم تكشف لنا من خلال الجذور المؤسسية المتوسطية عن البذور المؤسسية والتنظيمية للنماذج النظامية والمؤسسية المعاصرة في المتوسط.

## أ- جذور المأسسة الإقليمية المتوسطية:

ظهر المتوسط كإقليم منظم في الفترة الهيلينية والرومانية 3000 ق م إلى 565م، حيث كانت اليونان مركزا مسيطرا على القطاع الهامشي للمتوسط، والخطوط الساحلية، وعملت روما على تقوية مركزها المسيطر على الإقليم المتوسطي، من خلال ترقية أنواع من النظام الفدرالي الروماني<sup>(1)</sup>، وطورت الخلافة الإسلامية نوعا من المأسسة اللامركزية، لإدارة الأقاليم التابعة لمركز الخلافة من خلال نموذج لدوائر أقاليم ما وراء البحار، مرتبطة ومندمجة مع نظام الخلافة، في محاكاة تنظيمية تماثل النموذج الشبكي العصري.

فالجذور الأولى المؤسسية والتنظيمية للإقليم المتوسطي كانت مصفوفات تنظيمية من القارات المتوسطية الثلاث، (أوروبا، إفريقيا، وآسيا) ومناهج مؤسسية مصقولة من فلسفات وأفكار ومنظومات ثقافية وحضارية مختلفة إلى غاية عصر النهضة<sup>(2)</sup>.

بالرغم من الإطار التنظيمي الذي ظهر في أوروبا، بعد معاهدة وستفاليا (محميا فكرة السيادة والدولة القومية)، إقليميا (توازن القوى والوفاق الأوروبي)، ودوليا التنظيم الدولي الأوروبي، إلا أن الأوروبيين طوروا نظم استعمارية لتأمين البحر المتوسطي الروماني (ماري نوستروم) ولم يعملوا على نقل التجربة المؤسسية والنظامية الأوروبية إلى الفضاء المتوسطي ومحيطه.

توقف نمو المجتمع المتوسطي إثر تجميد التطور المؤسسي لبناء الإقليم طيلة الفترة الاستعمارية ما حوله إلى حاجز حدودي بين عالمين مختلفين، أوروبي أمريكي مهيمن، وعالم أفريقي آسيوي خاضع وقابع في التخلف. وبعد مشروع قناة السويس 1869، عادت محاولات تجديد البناء المؤسسي للمتوسط، إثر تأسيس اللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر الأبيض المتوسط العام 1919، كمنظمة إقليمية ودولية بالموازاة مع نشأة العصبة الأممية كهيأة عالمية<sup>(3)</sup>، وتجددت التوجهات المؤسسية لبناء الإقليم المتوسطي مع إنشاء منظمة حماية النباتات الأوروبية-المتوسطية 1951، وكان عدد أعضائها 17 عضوا من الدول الأورومتوسطية، كأول فكرة للتعاون السياسي الإقليمي المتعدد الأطراف، وتوسع منظور التعددية الإقليمية لبناء المتوسط في اتفاقية التطهير البيئي المتوسطي في عام 1976، بمشاركة 60 دولة<sup>(4)</sup>.

تطورت الاتجاهات المؤسسية لبناء موسع لإقليم المتوسط قبل نهاية الحرب الباردة من خلال شراكة أوراسية أطلسية على مجال الجزيرة العالمية أوراسيا؛ عندما اقترح آخر الرؤساء السوفيات غورباتشوف العام 1984 فكرة ما أسماه بالبيت الأوروبي المشترك من الأطلسي إلى الأورال<sup>(5)</sup>، وتعددت في هذا السياق اتجاهات البناء المؤسسي للمتوسط من حيث النماذج والمجالات والمضامين، سواء مأسسة المجال البيئي (اتفاقية برشلونة لحماية البيئة 1976)، ومأسسة المجال الثقافي (الحوار العربي الأوروبي 1973، منتدى الحوار والتعاون في المتوسط)، ومأسسة المجال الأمني (تجمع خمسة زائد خمسة، مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي، مجلس المتوسط 1992).

ومثلت شمولية البناء المؤسسي الإقليمي الذي انبثق عن مسار برشلونة (نوفمبر 1995) نقطة فاصلة بين خاتمة النماذج التقليدية، والبراديجم المؤسسي الجديد.

ساهمت هذه المحاولات المؤسسية لبناء الإقليم المتوسطي في تطور اتجاه أقلمة أورومتوسطية، تحاول استعادة كافة أنماط العلاقات التاريخية، والنماذج المؤسسية والتنظيمية السابقة، وإعادة ابتكار مناهج وفلسفات بناء تعيد ترتيب ودمج أجزاء الإقليم المتوسطي المفكك في عالم النظام الدولي الجديد، بين مجموعات جيوسياسية متعددة ومتناقضة.

#### ب- براديجمات الإقليمية الأورومتوسطية الجديدة:

في ظل تطور العلاقات الأورومتوسطية وحتمية التكيف مع التحولات الدولية وما أفرزته حوارات التحول في الفضاء المتوسطي، من حوافز التعاون المتوسطي وترقيته عبر الهيكلية والمأسسة، نحو مشروع

إقليمي متكامل؛ وبمثل ما خلقت تلك التحولات استعصاءات، وأنتجت عراقيل وتحديات رهنت تقدم المسار الأوروبي المتوسطي، وتشابك التدفقات المتوسطية بالبيئة الخارجية والتدفقات الوافدة من البيئة الاستراتيجية الدولية، فإنها أحالت مسار البناء المتوسطي إلى تقسيمات إقليمية، بين أقاليم ديمقراطية وأقاليم تسلطية، وبين أقاليم دينية وأقاليم مذهبية، وأقاليم تنموية متفاوتة، وأقاليم ثقافية متنافرة، وأقاليم أمنية تفكك المركب الأمني الشامل للفضاء المتوسطي<sup>(6)</sup>.

حاولت الأطراف المتوسطية وبالأساس الطرف الأوروبي انتهاج براديجمات بناء جديدة لتطوير المشروع الأوروبي المتوسطي، من خلال استعارة ومحاكاة نماذج البناء الإقليمي الأوروبي وإسقاطها على البناء الإقليمي المتوسطي، دون أن تخلق تلك النماذج المتوسطية تماثلاً أو حداً فاصلاً بين البنائين. فبرز بذلك أنموذجان للأقلمة الأوروبية المتوسطية، الأولى ناضجة وسريعة، مرتبطة بالمركز الأوروبي ودوائره الرئيسية، بينما الأقلمة الثانية خاضعة لمنطق تطور اتجاهات البناء الجوي ضمن المشروع الأوروبي المتوسطي، سياسياً، واقتصادياً، وأمنياً، وثقافياً<sup>(7)</sup>.

وأنموذجا للتكامل يحتذى به، بينما اعتبرت الإقليمية الثانية أنموذجا لفهم خلفيات وأسباب التجارب الإقليمية والتكاملية الفاشلة.

حاول الطرف الأوروبي تطوير اتجاهات البناء الإقليمي الأوروبي المتوسطي بالتركيز على إعادة تأهيل

النماذج التالية:

### 1- النموذج الوظيفي للإقليمية الأوروبية المتوسطية:

مثلما كان النهج الوظيفي مع تجربة البناء الإقليمي الأوروبي وبناء الاتحاد من أسفل إلى أعلى، حاولت أطراف المشروع الأوروبي المتوسطي تبني النموذج الوظيفي لبناء الإقليم المتوسطي من أسفل إلى أعلى لتكوين قاعدة ولأداء وانتماءات شعبية ونخبوية للمشروع الأوروبي المتوسطي، والانطلاق من السياسات الدنيا والقضايا الفنية والتنظيمات المحلية كروافد أولية لعملية الاندماج عبر القطاعات، وتوحيد السياسات المختلفة، وتنسيق الرؤى المتناقضة، وتخطي تحديات منطق السيادة التقليدية في الجوار، وتعارض الإرادات الوطنية، لإحلال مبدأ الانتشار في النموذج الوظيفي، وتحقيق عملية تذويت البناء الإقليمي.

### 2- نموذج الدوائر الأوروبية المتوسطية المتعددة:

تعود فكرة هذا النموذج إلى وولتر راسل حيث استوحاها من نظرية النباتات آكلة الحشرات\*، ففكرة دوائر شراكة متعددة ومتدرجة تعرض على الجوار وفق تطور مرحلي، يعتمد نظام الحوافز والامتيازات للاستجابة لمضامين البناء الأوروبي المتوسطي، وهو ما يقود دول الجوار إلى التقيد بالنموذج الأوروبي المطروح، دون أن يثير ذلك عداوة أو تهديداً للآخرين، ويلخص رومانو برودي فكرة الدوائر المتعددة والمتحدة المركز، بفكرة تحويل الجوار إلى حلقة من الأصدقاء، تقدم لهم كل امتيازات الاتحاد الأوروبي ما عدا العضوية.

والشرط الأكثر إثارة يتعلق بتحويل الجوار كشعوب وليس كدول وأنظمة صديقة فقط، ففي لبّ المشروطة الأوروبية نجد هذا البند المثير الذي يتعلق بالاتفاقيات وخطط العمل المعقودة لا مع الحكومات فحسب وإنما ينصرف ذلك الى تنظيمات المجتمع المدني أيضا<sup>(8)</sup>.

يسعى هذا النموذج الى تثبيت الرسالة الرؤيوية لأوروبا كنادي قيم ومركز للقوة المعيارية، ويعمل على نقل المعايير الأوروبية الى حلقات الجوار المتوسطي، من خلال مشاريع الشراكة وتقنيات الهيكلة والمأسسة وأمننة القضايا الحيوية عبر منظورات أوروبية خالصة، تنطلق من التعاون عبر الحدود والنمو عبر الحواجز، استنادا الى برنامج للإرشاد الوطني، وتقارير التقدم المحرز، وفي ضوء تقييمات الاستجابة لهذا المنظور تحصل الدول الشريكة مكانتها المتدرجة ضمن دوائر الإقليمية الأوروبية.

تعتبر البراديجمات الأوروبية الجديدة لبناء الإقليم المتوسطي عن مشروع هندسة إقليمية أوروبية، تسعى الى التحكم في الاتجاهات المستقبلية للتطور السياسي والمؤسسي للإقليم المتوسطي، وتوجهها في سياق التطور الأوروبي، وأنموذج الإقليمية المعيارية<sup>(9)</sup>.

ويمكن القول أن فشل تجارب التكامل في الجنوب، وضعف المؤسسات الإقليمية، واستعصاء محاولات التقارب في الاقاليم الفرعية في الجنوب ساعد الأوروبيين على تطوير هذه البراديجمات وأن تكون لها أفضلية لبناء الإقليم المتوسطي على حساب سياسات ومشاريع دول الجنوب المتوسطي.

### 3- البراديجم الشبكي لبناء الإقليم المتوسطي:

أعاد الأوروبيون تطوير نموذج التنظيم الشبكي الحكومي للدبلوماسية الأوروبية التقليدية (الكونسيرت 1815) الذي جمع ملوك أوروبا التقليديين لتحقيق التوازن الأوروبي، وإنهاء حالة الحروب، وكان تأهيل هذا النموذج بعد تأسيس الاتحاد الأوروبي في ماستريخت 1992 هو الحل للموامة بين الحفاظ على الهويات القومية من جهة، والحاجة إلى مزيد من التوحيد والاندماج الفوق قومي من جهة ثانية، كون الشعوب والنخب الأوروبية كانت تطالب بالمزيد من الأوربة لكن دون احتكار قرارات المؤسسات الإقليمية حكوميا.

استغل الأوروبيون نجاح النموذج الشبكي في بناء الاتحاد وصاغوا خطوات منهجية وعملية لتطبيق نفس النموذج الشبكي لتطوير اتجاهات البناء الإقليمي الأوروبية المتوسطي، وإضفاء الطابع المؤسسي والتعاقدية للتعاون والعلاقات الأوروبية المتوسطية، من خلال تشبيك حلقات الشبكات الحكومية الأفقية التي تضم المسؤولين وممثلي الدول، والشبكات العمودية التي تضم المسؤولين الحكوميين ونظرائهم في المؤسسات الدولية والإقليمية في الفضاء المتوسطي، بالإضافة الى تجنيد نخب التكنولوجيا المتخصصين في مختلف المجالات لغرض تذليل استعصاءات العلاج الجماعي المشترك والمتكامل للقضايا المصرية<sup>(10)</sup>.

ويظهر تأثير النموذج الشبكي في البناء المؤسسي للمتوسط من خلال:

- تطبيع استعصاءات التلاقي، وتفكيك بنيات التناقض والمفارقات المتوسطية، خصوصا ما تعلق بالقضايا القيمية والمصرية، التي تحمل منطلقات اختلاف جوهري، منبعها الأبعاد الحضارية والثقافية كقضايا حقوق الانسان والديمقراطية، الهويات القومية، وأنماط السلوك الاجتماعي،

مما سمح بتكوين شبكات من الجمعيات الثقافية وتنظيمات المجتمع المدني، ومختلف النخب الفكرية والثقافية التي ساهمت جميعها في تطبيع حوار الثقافات المتوسطي، الذي أطلقته الشبكات الحكومية المتوسطية في إطار مسارات الشراكة والتعاون الجوّاري المتوسطي.

– تحقيق التقارب بين الدول، وتقريب وجهات النظر، وبناء التفاهات المشتركة، لتوليد استراتيجيات وسياسات متقاربة ومتوافقة، يكمل بعضها بعضاً على المستويات المحلية والإقليمية لتشبيك نموذج الحوكمة.

– تبسيط وتليين الجوانب المستعصية في الاتفاقيات والمعاهدات المراد إنشاؤها، للتحميل الطوعي للدول على الامتثال لنصوص المعاهدات والمواثيق المنجزة، بتوفير الآليات اللازمة لنقل التشريعات والمقاربات التنظيمية التي يثبت نجاحها، بغية تحقيق النجاعة الإقليمية من خلال تعميم العلاج السائد متوسطياً<sup>(11)</sup>.

عملت الدول الأوروبية على تطبيع البراديجم الشبكي الحكومي والبين حكومي في كل قطاعات الشراكة، وحاولت ترتيب حلقات شبكية حكومية وبين حكومية، وتشبيك الروابط المؤسسية والتعاقدية بينها، وربطها بمراكز صنع القرار في مؤسسات الشراكة كمؤسسات الاتحاد من أجل المتوسط، وصنع القرار في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، في محاولة لتمير الكثير من التشريعات والمعايير الأوروبية إلى دول الجوار، خاصة عند توقيع المعاهدات والاتفاقيات المنجزة لبنود الشراكة، وكان هذا النموذج أحد الحلول لتجاوز القوقعة الصلبة للسيادات الوطنية في دول الجنوب، وكسر حاجز التقاليد والأعراف التي أعاقت تطبيع البنود المتعلقة بالقيم، والحريات الفردية والدينية، وعمل الأوروبيون على تكوين وتأهيل مختلف النخب، من خلال برامج معدة أساساً لتكون دعامة البناء المؤسسي الأوروبي وفق منظورات ومعايير أوروبية.

## ثانياً

### تطور آليات ومشاريع البناء الديمقراطي الأوروبي (الرؤية الأوروبية)

بالنظر إلى التجربة المؤسسية للأوروبيين مع مشاريع بناء الثقة، وآليات العمل الإقليمي؛ كانت الفواعل الأوروبية محتكرة لمعظم خطط وبرامج العمل المتكاملة في الاتجاهات المستقبلية لبناء الإقليم المتوسطي، وعلى ضوء ما تم إنجازه منذ انطلاق مسار برشلونة 1995، مروراً بسياسة الجوار الأوروبي 2004، وتجديد المسار من خلال الاتحاد من أجل المتوسط 2008، ثم المقاربة الجوارية المتجددة بعد تحولات الربيع العربي (سبرينج 2011) التي صممت استجابة للتحديات المتجددة وتطلعات الجوار، كانت هناك آليات مصاحبة لمجموعة من البرامج والمشاريع لغرض تأهيل حلقات الجوار خاصة في المنطقة العربية، وإعادة بناء ارتباطها المؤسسي محلياً، وإقليمياً، ودولياً، ضمن شبكات ودوائر تنظيمية ومؤسسية جديدة.

## أ- الرؤية الأوروبية للإصلاح السياسي:

قدم الأوروبيون نهجا مغايرا للتصور الأمريكي للإصلاح السياسي المفروض على الدول العربية ضمن مبادرات ديمقراطية الشرق الاوسط لتحقيق السلام، واستخدام القوة لتغيير الانظمة من الداخل، وفرض مبادئ حقوق الانسان والحريات، حيث تقوم الرؤية الأوروبية الإصلاحية على ركائز فلسفة العدوان الطيب.

وتهدف هذه الرؤية إلى تحويل الانظمة الاستبدادية الهشة إلى شركاء منضبطين، بناء على الالتزام القانوني، والايفاء بالتعهدات والعقود، ونشر سيادة القانون، وبذلك يتمكن الاوروبيون من تغيير المجتمعات الشريكة، وفي نفس الوقت تحقيق مصالحهم، والدفاع عن أنفسهم من الاخطار والتهديدات التي كانت تأتي من تلك المجتمعات مصدر التهديد<sup>(12)</sup>.

تنطلق الرؤية الإصلاحية للأوروبيين وبناء نظم السلام الديمقراطي من حقائق تاريخية عايشها الاوروبيون وأصبحت زاد خبرة ورأس مال تجريبي لديهم، يحاولون استثمار ذلك في محاكاة علاجية جديدة لمصادر التهديد في الجوار، خصوصا في المنطقة العربية حيث الصراعات العرقية والمذهبية، في ظل رفض الوجود الاسرائيلي اليهودي، وبقايا صراعات أيديولوجية وقومية.

ومن ثمة كان عليهم تبني مشروع التغيير الديمقراطي الذي يمكنهم من تحرير البحيرة المتوسطية الأوروبية من مفاهيم العروبة والاسلام والعالمالثية وبقايا الايديولوجيات القومية<sup>(13)</sup>، فمع صعود أوروبا كانت القومية العربية تشكل تهديدا وجوديا وهوياتيا للأوروبيين، وعقب نهاية الصراع الايديولوجي أضيفت الأبعاد الإسلامية للجنوب كخطر يضاف لتهديدات القومية العربية<sup>(14)</sup>.

هذه الآليات الأوروبية الجديدة رسمت خطر الجنوب كمصدر لكل التهديدات الأمنية الأوروبية في الشمال، حيث أصبح بديلا لخطر الشرق الشيوعي، ومثلما عملت أوروبا على التحرر من خطر ما أسموه بإمبراطورية الشر حاولوا وضع آليات للإصلاح السياسي، وتطوير المؤسسات والممارسات الديمقراطية والمدنية لتقليل من فرص الأحزاب والحركات ذات التوجهات الإسلامية في الوصول الى السلطة في دول الجنوب، لتفادي خطر تحول مشاريع هذه الحركات الى إعادة إحياء مشروع الخلافة الإسلامية، وتحويل المتوسط الى بحيرة إسلامية من جديد.

## ب- آليات التطوير الأورومتوسطي:

مثلما لم تكن هناك خطة واحدة ومشروع واحد من أجل أوروبا الموحدة، وترك ذلك للأعمال الملموسة والسياسات المنجزة، كذلك فإن إعادة بناء المتوسط لم يتضمن خطة واحدة تتم دفعة واحدة، وإنما من خلال الاصلاح التدريجي المبني على التكوين والتدريب ودعم المؤسسات وتحفيز المشاركة الديمقراطية من خلال الآليات التطويرية والتقييمية للسياسات المنجزة، والخطوات العملية.

## 1- الآليات الأورومتوسطية العامة:

قسمت هذه الآليات حلقات الجوار جغرافيا ضمن آيتين هما: آلية الجوار جنوب (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، الأراضي الفلسطينية المحتلة، سوريا، تونس)، وآلية الجوار شرق (أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا، مولدوفا، روسيا، أوكرانيا).

بعد وضع سياسة الجوار الأوروبية مع البلدان والأقاليم الشريكة من الجنوب والشرق في 2004، تم في 2007 استبدال أدوات ( ميدا-الجنوب ) و ( تاسيس-الشرق )، بالآلية الأوروبية للجوار والشراكة، وفي 2011 تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية المجددة التي وضعت الخطوط العريضة لمقاربة جديدة قائمة على التحفيز ( مزيد من الأموال لمزيد من الإصلاحات )، وفي 2014 حلت الآلية الأوروبية للجوار محل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، وتم إدخال مبدأ الحوافز للأداء الأفضل<sup>(15)</sup>.

يظهر لنا فحص هذه الآليات العامة وتقسيم الجوار الى دوائر وحلقات تقدم لها مختلف مناهج الإصلاح وآليات التقييم المستندة الى مشروطيات متغيرة ومتدرجة، أن الأوروبيون ينظرون الى الفضاء المتوسطي كمجال نفوذ أوروبي بكل تخومه الهامشية، وعلى هذا الأساس يرغبون في تحويل هذه التخوم الى ورشات إصلاح مفتوحة تشرف عليها النخب الأوروبية بخبراتها، لإعادة بناء الدولة والمجتمع، ومختلفة الانظمة المتحكمة في تدفق العلاقات المجتمعية، والسلطوية، محليا، وجهويا، ودوليا، بما يتوافق والنموذج القيمي والمعياري للبناء الأوروبي.

## 2- الآليات المواضيعية:

تشغل المفوضية الأوروبية برامج يتم التركيز فيها على موضوع بشكل منفصل من خلال مقاربات إقليمية وقطرية، ويتم تنفيذها على أساس دعوات العروض على فترات زمنية منتظمة، وفي المجال السياسي والمؤسسي فإن الآلية المواضيعية العامة هي الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان<sup>(16)</sup>. تستجيب هذه الآليات المواضيعية لمصالح ورؤى الدول الأوروبية واتجاهاتها، كما أنها تسمح لها بترتيب أولوياتها حسب ما يقتضيه البعد الأمني للبناء الأوروبي، ومن هنا يتم التركيز منذ البداية على الإصلاحات السياسية في الجنوب، وهو الموضوع الذي تتحجج به الدول الأوروبية كمبرر لتأخرها في فتح وتطبيع مجالات التعاون الأخرى التي تطالب بها دول الجنوب المتوسطي، كالملف الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وتنظيم حرية تنقل الافراد.

## 3- آليات التعاون عبر الحدود:

تتضمن آليات التعاون عبر الحدود برامج لتمويل ومساعدة المناطق الحدودية من أجل تنميتها، وقد جرى وضع نوعين من البرامج: برامج الحدود البرية بين اثنين أو أكثر من البلدان التي تتقاسم حدودا مشتركة مع الاتحاد الأوروبي، ( أو معبر بحري قصير المسافة )؛ والنوع الثاني من البرامج يخصص للبرامج المتعددة الأطراف التي تغطي حوض المتوسط وتشرك فيها الفواعل مادون الدولة كتنظيمات المجتمع المدني . المقصد الذي يسعى اليه الأوروبيون من خلال هذه الآليات هو مساعدة الإدارات المحلية في المناطق الحدودية على تطوير المهارات والقدرات اللازمة<sup>(17)</sup>.



استطاعت الدول الأوروبية من خلال هذه الآليات أن تقدم منظورا اقتصاديا تنمويا لمعالجة التهديدات الأمنية المحتملة التي يمكن أن تفرزها المناطق الحدودية الفقيرة، فأفضل منظور لأمننة المناطق الحدودية هو تنميتها، والتهديدات الحدودية وتشابك الأزمات في هذه المناطق ينبع من غياب التنمية، ومشاكل الفقر والبطالة.

#### 4- آليات دعم بناء المؤسسات:

في إطار هذه الآلية يعرض الأوروبيون على جيرانهم دعم مشاريع هيكلية ومؤسسية لتحسين نوعية الادارات، وتوفير الخبرات اللازمة لتأهيل الموظفين، والمقاصد الرئيسية لهذه الآلية أنها تسعى لمواءمة النماذج الإدارية ومؤسسات الحكم المحلية ومقاربتها للنماذج الأوروبية، في إطار استراتيجية متكاملة لهيكلية الإقليم المتوسطي ضمن مأسسة نموذجية، تسمح بتيسير تشبيك الإدارات والمؤسسات الأورومتوسطية، وربطها بشبكة مركزية موحدة المعايير، وفي إطار هذه الآلية نجد ثلاث أدوات رئيسية معتمدة لمأسسة الإقليم الأورومتوسطي:

#### 4-1- أداة التوأمة:

تقوم التوأمة على التعاون الوثيق بين مؤسسة للإدارة العامة في بلد الجوار ومؤسسة تعادلها في إحدى دول الاتحاد الأوروبي في حقل محدد، يتعلق بالتشريعات الأوروبية، أو في أي ميدان آخر يتعلق بالتعاون.

تسعى هذه الأداة الى تحقيق نتائج إلزامية ملموسة، من خلال نقل واعتماد و/أو التكيف مع تشريعات ومعايير وممارسات الاتحاد الأوروبي، وتحديث إداراتها من خلال إعادة تنظيم وصياغة القوانين والنظم<sup>(18)</sup>.

#### 4-2- أداة تاكيس ( المساعدات التقنية وتبادل المعلومات ):

تقدم هذه الأداة المساعدة التقنية وتبادل المعلومات عن طريق بعثات الخبراء، وورشات العمل، أو الندوات والزيارات الدراسية للمؤسسات والمنظمات في الدول الشريكة التي لديها دور في تقريب، وتنفي، وتطبيق تشريعات الاتحاد الأوروبي<sup>(19)</sup>.

والملاحظ أن هذه الأداة تستهدف فئات مدروسة يتم التركيز على تأهيلها، كالموظفين المدنيين العاملين في الإدارات العامة على المستوى الوطني؛ القضاء وسلطات إنفاذ القانون؛ البرلمان والمجالس التشريعية والمحلية، بالإضافة نقابات العمال، وهي الفئات التي لها علاقة بتطبيق القوانين والتشريعات ونقل المعايير.

#### 4-3- أداة سيغما ( دعم تحسين الحكم والإدارة ):

في إطار نشاطات هذه الأداة التي انطلقت في 2008، يمول الاتحاد الأوروبي مشاريع ترقية الإدارات الحكومية، والوكالات المركزية، لإحداث التغييرات المناسبة التي يتطلبها نقل الخبرات والتجارب من دول الاتحاد الأوروبي إلى الإدارات والوكالات الحكومية في الجوار.

من الواضح أن هذه الآليات تركز على فئات ومجموعات مهمة ضمن الهيكل التشريعي والإداري لدول الجوار، ممن يمتلكون دور في نفاذ القوانين وتطبيق التشريعات، كما أن الغرض من إعداد هذه النخب هو اضطلاعها بدور ملموس في السياسات والاستراتيجيات الوطنية مستقبلاً، حتى تتسق مع البناء المؤسسي الأوروبي.

### ج- برامج ومشاريع الإصلاح السياسي الأوروبي:

تمثل كل طبعة متجددة من السياسات الأوروبية الموجهة للجوار، لبناء الفضاء الإقليمي الأوروبي؛ مرحلة متطورة من الرؤية الأوروبية لتجسيد مشروع التغيير العالمي الذي ترغب في إقامته، وتعتبر البرامج والمشاريع المقدمة في كل مرحلة عن مضامين ومقاصد هذه الرؤية الساعية إلى تغيير مجتمعات الجوار من الداخل، بنقل معايير وتشريعات وقيم الاتحاد الأوروبي، وبناء نماذج سياسية ومؤسسية ونظمية، تستوعب تلك الرؤية، لتكوين حلقات نفوذ جوارية تقوي من مركزية القطب الأوروبي، وهو ما يمكن استكشافه في البرامج التالية المقدمة في إطار سياسات الجوار الأوروبي:

#### 1- برامج يوروميد للعدالة:

يمول الاتحاد الأوروبي هذه البرامج في إطار الحوكمة والحوار السياسي تحت بنود العدالة الحرة، والأمن ومواجهة الجريمة بكل أنواعها، ويهدف البرنامج في مختلف نسخه المقدمة، إلى خلق حيز من التعاون القضائي، وتطوير شؤون العدالة، ومساعدة دول الضفة الجنوبية على تطبيق الإصلاحات اللازمة في هذا المجال، وفق مبادئ الشفافية الاستقلالية والحكم الرشيد، كما يسعى البرنامج إلى الترويج للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقوانين الجنائية والمدنية، بغية دفع دول الضفة الجنوبية إلى التوقيع عليها، وخلق الهياكل والتنظيمات التشريعية الكفيلة ببلورة تلك الإصلاحات، ضمن سياسات واقعية ملموسة، ولهذا الغرض يتم برمجة دورات تدريبية للمختصين في هذا المجال بالإضافة إلى خلق شبكة أوروبية للمتوسطيين للمهنيين في قطاع القضاء والعدالة<sup>(20)</sup>.

اصطدمت برامج إصلاح قطاع العدالة بواقع نظمي ومجتمعي آخر في الجنوب، أعاق تطبيع القيم والمعايير الأوروبية، ونقل تشريعاتها، إلى مجتمعات مبنية على التقاليد والأعراف، والمتمسكة بالعادات التقليدية والثوابت الدينية، وهو ما أكسب هذا النموذج المجتمعي مناعة وحصانة في وجه نموذج التغيير الأوروبي.

أمام هذه الحقائق والثوابت النظامية والمجتمعية في العالم العربي تبنت الدول الأوروبية فلسفة مستديمة تعمل على التعديل المستمر للبناء المؤسسي في الفضاء المتوسطي، بتوسيع المحتوى عن طريق تغيير الحقائق الثابتة في محيط جيران أوروبا، وتغيير نظرتهم لها من أوروبا الاستعمارية إلى أوروبا قائدة الديمقراطية والتغيير الحر، والمثل العليا للتحضر ونماذج البناء المؤسسي محلياً وعبر قومي.

#### 2- الصندوق الأوروبي من أجل الديمقراطية:

يقدم المشروع الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني، والنشطاء السياسيين والمناضلين الحقوقيين، ويدعم مختلف الشبكات النشطة بتمويل نشاطاتها في المجال السياسي والعمل النضالي المدني، لتمكينها

من تعميق المشاركة السياسية وإقرار التعددية في بلدانها، بغية ترسيخ ثوابت الديمقراطية، وتخصص له منح دعم دورية، إذ وصلت مخصصات الفترة 2013-2015 إلى 6 مليون يورو<sup>(21)</sup>.

وتعتبر الدوائر الأوروبية أن المجتمع المدني هو المدرسة الرئيسية التي يمكنها نشر الثقيف الديمقراطي، وتطبيع مسارات التعددية والنضال الحزبي، لهذا كان هناك تركيز مضاعف على فتح قنوات الحوار والتدريب واللقاءات المشتركة مع مختلف منظمات المجتمع المدني في الجنوب.

### 3- برامج الجوار للمجتمع المدني:

يحرص الأوروبيون على إيلاء المجتمع المدني في الجوار أهمية بالغة لتعزيز الإصلاح الديمقراطي، ويظهر ذلك من المخصصات النوعية مقارنة ببقية المشاريع، إذ وصلت إلى 26 مليون يورو لشرق وجنوب المتوسط لسنة 2011، وللفترة 2011-2013 نحو 22 مليون يورو، موجهة إلى منظمات المجتمع المدني لكي تشارك بقوة في صياغة التحولات السياسية، وصنع العملية السياسية في البلدان المعنية، والتأثير على عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة، على نحو يكفل ترقية حقوق المواطنة وتعزيز النوع الاجتماعي<sup>(22)</sup>.

ما يلفت الانتباه في هذه البرامج والآليات أن الطرف الأوروبي يحاول أن يجعل الأفراد وتنظيمات المجتمع المدني شريكا فاعلا، ومرافقا مراقبا، ومتابعا، ومقيما أيضا مدى التقدم المحرز بخصوص الاهداف والغايات المسطرة لإعادة هيكلة الإقليم، وإعادة تشكيل منظوماته من أسفل إلى أعلى، بإشراك الفواعل غير المركزية، وإعطاء دور فعال لمبادرات الأفراد خصوصا الشباب والمرأة، ومحاولة كسر التركيز المركزي الإداري والمؤسسي، بغية تحقيق إصلاح سياسي ديمقراطي وحوكمة مؤسساتية، وبناء إدارات لامركزية فعالة، شريكة في بناء مشروع السلام الديمقراطي الأورومتوسطي، والتعايش بين الهويات المتوسطية المتعددة.

### 4- برنامج التدريب الدبلوماسي:

مبادرة أخرى تترجم فلسفة التقارب وتعزيز الحوار من أجل بناء التفاهات في المنطقة الأورومتوسطية وتجسيد الحوار البناء بين الشركاء من خلال إعداد الدبلوماسيين المحاورين في بلدان الضفة الجنوبية وتكوينهم وتدريبهم على طرق ومناهج عمل مختلف تمثيلات الاتحاد الأوروبي، وآلياتها، ومختلف الوكالات المعتمدة في هذه الشراكة من أجل تجاوز عقبات الحوار وتيسير بناء التفاهم والثقة بين الأطراف المتوسطية.

### 5- برنامج إعداد الموظفين:

هذا البرنامج موجه للوظائف المتعلقة بمؤسسات الاتحاد الأوروبي، وسياسة الجوار، حيث يتم تدريب وتأهيل الكوادر المعنية بمزاولة الوظائف المستقبلية في وكالات وهيكل سياسة الجوار.

### 6- يوروميسكو شبكة معاهد السياسة الخارجية:

شبكة أورومتوسطية للدراسات والحوار في المجال السياسي والأمني، تضم هذه الشبكة 58 معهدا للسياسة الخارجية، و30 معهدا مراقبا.

تعمل هذه الشبكة على توفير الخبرات التحليلية لمختلف القضايا التي تثير اهتمام الشركاء في المتوسط من خلال تنظيم ملتقيات وحلقات دراسية وندوات للمناقشة الواقعية والناجعة لمختلف القضايا التي تترك صانعي القرار في ضفتي المتوسط، وتعكف الشبكة من خلال تجميعها لأصوات المعاهد الخارجية على إفراز جملة من الأفكار والمقاربات الأكاديمية والسياسية التي يمكنها أن تنير الرأي العام في الإقليم المتوسطي، كما يمكن ذلك تحليل المعطيات حول مختلف الأزمات المتوسطية، وتفكيك مختلف الظواهر الأمنية والسياسية من خلال منبر المنابر الذي توفره هذه الشبكة المشتركة.

بالرغم من أن برامج الإصلاح والتشريعات وآليات التطوير المؤسسي والدعم الديمقراطي أتت بثمارها الإيجابية في تحقيق التعددية والتحول الديمقراطي في الجنوب، إلا أن ذلك لم يخدم التوجهات الأوروبية، خاصة مع إفراز هذه الإصلاحات والتحويلات الديمقراطية التعددية حركات وأحزاب ذات توجهات إسلامية مثلما كان مع حركة حماس الفلسطينية، وحركة النهضة في تونس وتنظيم الإخوان المسلمين في مصر، إذ وجد الطرف الأوروبي عسرا كبيرا في تحقيق التوازن بين الحفاظ على مصالحهم ونفوذهم من ناحية، ومن ناحية أخرى تحقيق بناء ديمقراطي حقيقي؛ كون هذا الأخير الذي يعبر عن الإرادة الفعلية للشعوب عادة ما يفرز نظما ديمقراطية تدافع عن مصالح الشعوب، وترفض شراكات التبعية، أي أن الأولوية تكون لمصالح الشعوب الشريكة على حساب المصالح الأوروبية، وهو ما تعمل أوروبا على عكسه حاضرا واستباق أي تغيير مستقبلا.

في مقابل الحفاظ على مصالحها، ونفوذها، وتطبيع قيمها، ونقل معاييرها، فضلت الدول الأوروبية العمل مع الانظمة التقليدية المتعاونة خصوصا في المجال الأمني (تركيز مضاعف على المؤسسة الأمنية للإقليم المتوسطي)، وقبول الدول الأوروبية تسويق صورة المشروعية الديمقراطية لأنظمة الجنوب، مع إصلاحات تدريجية، تحافظ على استمرار الانظمة القائمة، لكنها من ناحية ثانية حاولت إيجاد مخارج عملية بديلة، تستطيع من خلال إعادة توجيه الأفراد والمجتمعات، والأنظمة، وفق الرؤية الأوروبية.

#### 7- برامج الشراكة من أجل السلام:

وهو مبادرة مفتوحة ضمن مشاريع السلام في منطقة الشرق الاوسط موجهة لأطراف الصراع (الفلسطينيين، الإسرائيليين، والأردن)، حيث تتيح المبادرة الفرصة لفعاليات المجتمع المدني في الدول المذكورة للمساهمة في صناعة السلام، وتحويل النزاعات، من خلال فتح المجال لاقتراحات هذه التنظيمات، لطرح الأفكار والمبادرات، والخطط الرامية الى تغيير الصور النمطية اتجاه أطراف النزاع، والمساهمة بإيجابية في تقريب الرؤى، وبلورة الأفكار المشتركة لغرس ثقافة السلام، ومقاومة أفكار العنف والتطرف في المنطقة<sup>(23)</sup>.

لقي نموذج بناء السلام الأوروبي الدائم في المتوسط بقيمه ومعايير عسر التطبيع، في ظل استمرار الريبة والشكوك في المشروع الديمقراطي الغربي، مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي واحتلال العراق وأفغانستان واجتياح لبنان في 2006، والعدوان المتكرر على قطاع غزة وتوسع الاستيطان، وعدم قدرة الأوروبيين على ردع التجاوزات الاسرائيلية للشرعية الدولية وكل القوانين والمواثيق.

يخضع الطرف الأوروبي منح هذه البرامج لدول الجوار لمجموعة من آليات التقييم، لتحفيزهم على الاستجابة للإصلاحات والتعديلات المؤسسية والهيكلية المطلوبة، ونقل التشريعات وتبني المنظومات القانونية والمناهج الإدارية والتسييرية اللازمة، في مقابل توفير الدعم المالي ونقل الخبرات والتجارب الأوروبية لصالح دول الجوار حسب درجات استجابتهم.

ففي البداية كانت مشروعية المزيد للمزيد، أي المزيد من الدعم لمزيد من الإصلاحات وتعززت آليات التقييم بحوافز منظمة، وشاملة، قائمة على المتابعة والمرافقة، من خلال آلية البرنامج الإرشادي الوطني الذي تعده المفوضية الأوروبية، كوثيقة استراتيجية، و خارطة طريق الإصلاحات الخاصة بكل دولة، بينما تتكفل آلية تقارير التقدم المحرز بمراقبة تنفيذ الالتزامات المتبادلة، والأهداف الواردة في خطط العمل، من خلال اللجان الفرعية مع كل بلد يتعامل مع تلك القطاعات أو القضايا، والمفوضية الأوروبية هي المسؤولة عن هذه التقارير.

### خاتمة:

يتبين من خلال السياسات والآليات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي أنها حددت مجموعة من الأهداف، هي في حقيقتها المرتكزات الكبرى التي تشكل مجمل تصورات إعادة تشكيل الإقليم المتوسطي كفضاء للسلام، الرخاء والرفاه، التنمية الشاملة، الأمن والاستقرار، بأبعاده الحضارية والاجتماعية الجديدة كإقليم حضاري متميز، قائم على فهم التنوع، واستثمار التعدد الثقافي لإعادة بناء إقليم متماسك، وجعل التنوعات الثقافية قواسم مشتركة في تشكيل التصور الحضاري لإقليم المتوسط، بدلا من أن تكون حدودا لتقسيم الإقليم، والملاحظ أن المقاربات الأوروبية لإعادة بعث وحدة المتوسط اعتمدت على التفوق الثقافي والتفوق السياسي لإرث المنطقة، ضمن دائرتين حضاريتين متداخلتين، يمنحان أوروبا الحق الطبيعي لقيادة الوحدة المتوسطية كتتويج لإرث تاريخي وحضاري طويل، تلعب فيه الخلفيات الاستعمارية والثقافة الفرانكفونية والخلفية الاستراتيجية نقاط ارتكاز لحدود الدائرة المتوسطية، ضمن فضاء الدائرتين الحضاريتين المتداخلتين.

ويتضح من هذه التحليلات أن حصيلة السياسات والآليات الأوروبية لتوسيط بناء الإقليم المتوسطي، كانت متباينة بين حدود النجاح ومواطن الإخفاق، ويمكن إجمال ما حققته في النقاط التالية:

- تعميق الطابع المؤسسي والتعاقدي؛ بإنشاء المؤسسات والهيكل المشتركة للإشراف على المشاريع، ومن خلال إعداد مجموعة من البرامج والمشاريع وخطط العمل التشاركية بطابعها المؤسسي، وعبر مستوياتها الثلاث: المؤسسة السياسية الأمنية، والمؤسسة المالية الاقتصادية، والمؤسسة الاجتماعية الثقافية.

- التركيز على ثلاث فئات من النخب نجدها كحلقات الوصل في ربط الشبكات المؤسسية للبناء الإقليمي المتوسطي؛ السياسيين، التكنوقراط وفعاليات المجتمع المدني، حيث تعمل هذه الفئات على ترسيخ البعد المؤسسي للعلاقات الأوروبية المتوسطية، كونه ركيزة لتمتين وإدامة هذا النمط من

التفاعلات بين الضفتين، وتعمل أيضا على تعميق هذه العلاقات وربطها بجذور تاريخية وثقافية بغية الوصول إلى مصالحة شاملة في المتوسط، وتتويج ذلك ببناء مؤسسي متماسك ومتكامل يعبر عن سمات وخصوصية الإقليم المتوسطي.

– يحاكي البناء المؤسسي للإقليم المتوسطي نماذج ومناهج تنظيمية سابقة في هذا الإقليم، ويعيد قولبتها في إطار مفاهيمي ونظري غربي أوروبي، تصبح بموجبه المؤسسات والتنظيمات، وحتى الافراد، في تخوم الفضاء المتوسطي أو المؤسسات الفوق قومية المشتركة مرتبطة كلية بالمركز الأوروبي.

– التركيز المضاعف على البناء المؤسسي الأممي، وتحويل التخوم المتوسطية والجوار الأوروبي الى قوى شرطية حارسة للبناء الأوروبي، وحتى يكون الإطار المؤسسي والتشريعي في التخوم الأوروبية والمتوسطية أداة مراقبة ومعاينة لأفراده وحركاته من أي تهديد تخلقه، كما هو الحال مع قضايا الهجرة السرية، الشبكات الإجرامية، والتنظيمات الارهابية.

– مضامين ومقاصد هذه الآليات والبرامج، تسعى الى تحييد السياق التاريخي، وتخطي سجل الذاكرة الاستعمارية، وتحييد مفعول التماسك القيمي والاجتماعي والهوياتي للمنطقة العربية، وإفراغها ضمن أطر تنظيمية ومؤسسية تقر بالتعددية وتوجهها الى سياقات تعاونية وحوارية حضارية، يختفي في ظلها مفعول القومية العربية والإسلامية، ويتراجع تأثير الصراع العربي الاسرائيلي، كما تراجع المطالب العربية والدولية بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة.

– استعصاء تطبيق السياسات والآليات الأوروبية لصعوبة التوفيق بين المصالح ومطالب الاصلاح في الجنوب.

وبالرغم من الحصيلة الزهيدة جدا وتباطؤ تجسيد النوايا الأوروبية المصرح بها بخصوص دعم الجنوب، إلا أن كل الأطراف المتوسطية من الضفتين توصلا إلى قناعة باستحالة إصدار حكم تقييمي مبكر لهذا المسار، بالنظر إلى الفوارق الجوهرية والعراقيل التي واجهت ترجمة بنود الاصلاح الى واقع بنائي ومؤسسي ملموس.

## الهوامش:

(1) توماس فولجي وآخرون، مستقبل النظام العالمي الجديد، دور المنظمات الدولية، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011، ص316.

(2) Edgar Morin, Penser la Méditerranée et méditerranéiser la pensée, CONFLUENCES Méditerranée - N° 28 HIVER 1998-1999,p35.

(3) توماس فولجي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص318.

(4) هارلان كليفلاند، ميلاد عالم جديد(فرصة متاحة لقيادة عالمية)، ت: جمال علي زهران، القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 2000، ص95.

(5) عدنان السيد حسين، التوسع الاطلسي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص6.

(6) Jean-Claude Tourret et Vincent Wallaert, MEDITERRANÉE 2030,4 SCÉNARIOS POUR LES TERRITOIRES MÉDITERRANÉENS, INSTITUT DE PROSPECTIVE ECONOMIQUE DU MONDE MEDITERRANEEN, Paris, France,2009, pp 3-4.

(7) كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، بيروت/الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون/مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص39.

\* نظرية مستوحاة من نباتات تعمل على فرز عطور طبيعية تجذب إلى فلكها تلك الحشرات، ومن ثمة تقع فريسة لنموذجها دون أن تتمكن من الخروج.

(8) مارك ليونارد، لماذا سيكون القرن الواحد والعشرين قرناً أوروبياً؟، ترجمة أحمد محمود عجّاج، الرياض/ أبوظبي: مكتبة العبيكان/هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث كلمة، 2009، ص 133-134.

(9) محمد بيلي العليبي، الإقليمية المعيارية: العلاقات المتوسطية على ضوء الربيع العربي، القاهرة: مجلة السياسة الدولية (مركز الأهرام للترجمة والنشر)، العدد 191، مجلد 48، جانفي 2013، ص 40.

(10) أن ماري سلوتر، نظام عالمي جديد، ترجمة أحمد محمود، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011، ص 34-36.

(11) المرجع نفسه، ص 41.

(12) مارك ليونارد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

(13) Jean-Robert Henry, Croisière dans l'idée méditerranéenne, CONFLUENCES Méditerranée - N° 36 HIVER 2000-2001, pp200-203.

(14) Jean-Claude Tourret et Vincent Wallaert, op cit, p5.

(15) Regional cooperation in the EU Neighbourhood, Programmes and Projects 2012–2014:

<http://www.enpi-info.eu/files/publications/Reg%20cooperation%20brochure%20EN%20South.pdf>

(16) ibid.

(17) EUROPEAN COMMISSION, European Union funding for the Neighbourhood and Russia, Brussels, 2013, p9.

(18) قسم المعونات الأوروبية، تعزيز التعاون من خلال التوأمة، اطلع على الموقع في 2-12-2016:

[http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/overview/documents/20121011-twinning-manual-2012\\_en.pdf](http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/overview/documents/20121011-twinning-manual-2012_en.pdf)

(19) ibid.

(20) المركز الاعلامي للآلية الأوروبية للجوار والشراكة، أوروبا وجيرانها، بانوراما البرامج والمشاريع الإقليمية في البلدان المتوسطية، بروكسل: 2010، ص 9-10.

(21) بانوراما البرامج والمشاريع الإقليمية لمنطقة جنوب المتوسط، سياسة الجوار الأوروبية: غدا يبدأ اليوم، 2012-2014، بروكسل: 2014، ص 34.

(22) المفوضية الأوروبية، برنامج الجوار للمجتمع المدني، بروكسل: 2012، متوفر على الرابط:

[http://ec.europa.eu/europeaid/documents/aap/2011/af\\_aap-spe\\_2011\\_enpi.pdf](http://ec.europa.eu/europeaid/documents/aap/2011/af_aap-spe_2011_enpi.pdf)

(23) المركز الاعلامي للآلية الأوروبية للجوار والشراكة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

